

Distr.: General  
8 August 2007  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحماتها: حالات حقوق  
الإنسان وتقارير المقرر والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في بوروندي

مذكرة من الأمين العام\*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المؤقت الذي أعده الخبير  
المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، أكيش أوكولا.



## تقرير أعدّه أكيش أو كولا، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي

موجز

يتناول التقرير الزيارة الثامنة التي قام بها الخبير المستقل إلى بوروندي في الفترة من أيار/مايو إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٧. ويلاحظ الخبير المستقل إلى أن حالة حقوق الإنسان عموماً يبدو وإنها قد تحسنت، وإن كان الإبلاغ لا يزال مستمراً عن حالات انتهاكات لحقوق الإنسان من أفراد عسكريين. وتتصل معظم الانتهاكات المسجلة بحالات سوء معاملة، و أحياناً بحالات تعذيب، لمتهمين على يد موظفي الشرطة وانتهاكات الإجراءات القانونية على يد موظفي الشرطة والموظفين القضائيين. ويتناول موظفو حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي هذه المسائل بشكل مباشر مع المسؤولين في سياق أنشطة الرصد، التي تدعمها دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان يقدمها المكتب وغيره من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية.

وقد تصاعدت التوترات بين الحكومة والحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، في مطلع عام ٢٠٠٧ فوصلت إلى نقطة حرجة عقب استبدال حسين رجبو، رئيس الحزب الحاكم في ٧ شباط/فبراير وإلقاء القبض عليه في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد أثر الوضع تأثيراً سلبياً في ما يتعلق بمصادقية الحكومة وقدرتها على تعزيز حقوق الإنسان، وأدى إلى حدوث انقسامات داخل المجتمع البوروندي يمكن أن تشكل تهديداً لعملية السلام ولاستقرار المؤسسات الوطنية.

وبغية معالجة مختلف هذه المسائل، دعا الخبير المستقل حكومة بوروندي إلى احترام الإجراءات القانونية الواجبة في قضية الرئيس السابق للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، والإفراج عن جميع مؤيديه غير المتورطين في أنشطة غير مشروعة. وأوصى أيضاً بأن يقدم المجتمع الدولي الدعم إلى الحكومة في جهودها لإصلاح نظام العدالة، وبشكل أعم، من أجل زيادة دعمه للمساعدة الإنسانية والإنمائية.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٦-١	..... مقدمة - أولا
٥	١٣-٧	..... السياق السياسي - ثانيا
٧	١٨-١٤	..... آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية - ثالثا
٨	٢١-١٩	..... حالة حقوق الإنسان - رابعا
٩	٣٦-٢٢	..... الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان - ألف
١٣	٤٠-٣٧	..... الإفلات من العقاب - باء
١٥	٤٤-٤١	..... الإصلاح القضائي - جيم
١٦	٤٩-٤٥	..... الفقر - دال
١٧	٥٤-٥٠	..... أنشطة أوساط حقوق الإنسان - هاء
١٨	٦٦-٥٥	..... الاستنتاجات والتوصيات - خامسا

## أولا - مقدمة

١ - ناقش الخبير المستقل في تقريره السابق المقدم إلى الجمعية العامة (A/61/360) الزيارة الخامسة التي قام بها إلى بوروندي. وقام بزيارته السادسة إلى هذا البلد في الفترة من ٧ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وزيارته السابعة في الفترة من ١٤ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وقدم تقريره عنهما إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة (A/HRC/4/5). وهذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ المعنون "مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة: بناء القدرات، الذي قرر فيه المجلس تجديد جميع الولايات حتى تاريخ نظر المجلس فيها وفقاً لبرنامج عمله السنوي. وعليه، فقد طُلب من أكيش أوكولا، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، والمسؤول عن تنفيذ هذه الولاية منذ أن أوكلتها إليه لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤، أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

٢ - ويتناول هذا التقرير الزيارة الثامنة التي قام بها الخبير المستقل إلى بوروندي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٧. وسيتناول التقرير الحالة العامة في بوروندي مع التركيز بشكل خاص على ما يلي:

(أ) الحالة السياسية، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار المبرم بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية (قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو) في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛

(ب) إلقاء القبض على الرئيس السابق للحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، قوات الدفاع عن الديمقراطية، واعتقاله مع بعض مؤيديه؛

(ج) إحراز تقدم في التحقيق في مقتل حوالي ٣٠ من المتمردين المشتبه فيهم على يد أفراد عسكريين في مويينغا بين شهر أيار/مايو وشهر آب/أغسطس ٢٠٠٦؛

(د) الحالة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأثرها على حياة الناس في بوروندي والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتغلب على التحديات الراهنة.

٣ - ويود الخبير المستقل أن يوجه الشكر إلى حكومة بوروندي على تعاونها خلال زيارته، وبشكل خاص، على السماح له الالتقاء بجميع المسؤولين الذي رغب في الالتقاء بهم، والدخول إلى جميع المؤسسات والأماكن الضرورية للاضطلاع بولايته. ويود أيضاً توجيه الشكر إلى جميع محاوريه ونظرائه على مساهمتهم في نجاح مهمته.

٤ - والتقى الخبير المستقل، خلال زيارته الثامنة، بوزير الخارجية والتعاون الدولي، ووزير التضامن الوطني، وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، والنائب العام، ووزير التخطيط وإعادة الإعمار. والتقى أيضا بممثل منظمة مكافحة الاحتلاس الاقتصادي، وممثل مرصد العمل الحكومي، والممثل التنفيذي للأمين العام في بوروندي، وممثل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومدير قسم حقوق الإنسان وإقامة العدل (في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي)، وسفير بلجيكا، وسفير الاتحاد الأفريقي، ورئيس وفد المفوضية الأوروبية.

٥ - وقام الخبير المستقل بزيارة مركز الشرطة القضائية في بوجومبورا وأجرى مقابلات مع عدد من المعتقلين المؤيدين للرئيس السابق للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وادعى أحدهم أنه تعرض للتعذيب على يد عناصر من دائرة الاستخبارات الوطنية عندما كان رهن الاعتقال. وقد ألقى القبض على جميع المعتقلين لما زُعم عن مشاركتهم في اجتماعات لزعزعة استقرار المؤسسات في بوروندي.

٦ - ويرز الخبير المستقل بإيجاز في هذا التقرير أهم الأحداث التي وقعت خلال الفترة الممتدة، من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٧. ويوضح أيضا اتجاهات حقوق الإنسان وانتهاكاتها في بوروندي، ويقدم للجمعية العامة توصياته لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

## ثانياً - السياق السياسي

٧ - جاءت زيارة الخبير المستقل أثناء انعقاد اجتماع المائدة المستديرة الدولي لدعم تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر. ووقت زيارته، كان الوضع السياسي غير مستقر بسبب الانشقاق داخل الحزب الحاكم، الأمر الذي كان له تأثير على حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وبالإضافة إلى ذلك، تعطل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية وجناحها المسلح الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٧. ولكن الآليات المشتركة للتحقق والرصد من اتفاق وقف إطلاق النار استأنفت في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بواسطة من الاتحاد الأفريقي، عملها بشأن طرائق تنفيذ أحكامها المتعلقة بالحصانات والإفراج عن السجناء السياسيين. غير أن مسألة القائمة بأسماء "السجناء السياسيين" التي يتعين أن تنشرها الحكومة بقيت دون حل وقت زيارة الخبير المستقل.

٨ - وعلاوة على ذلك، تدهور الوضع الأمني في المقاطعات التي يتركز فيها مقاتلو قوات التحرير الوطنية بسبب التأخر في عملية التسريح. وترددت تقارير متزايدة في نيسان/أبريل عن حدوث تجاوزات ارتكبتها مقاتلون محبطون تابعون لقوات التحرير الوطنية، شملت نهب الأغذية وابتزاز الأموال، والقيام بأنشطة غير مشروعة لبسط القانون والنظام مثل معاقبة المدنيين. وتم الإبلاغ عن أن مسؤولين في الشرطة وموظفين إداريين أحجموا على ما يبدو عن التدخل أو كانوا، في بعض الحالات، شركاء في التجاوزات. وفي الوقت نفسه، تم الإبلاغ عن عمليات تجنيد جديدة يقوم بها فصيلا قوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو في عدة مقاطعات، تستهدف اليافعين في أغلب الأحيان.

٩ - وأدى تغيير حسين رجبو زعيم الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، إلى حدوث انقسامات داخل الحزب نفسه وأثر في استقرار المؤسسات في بوروندي. وأقال رئيس بوروندي عددا من كبار المسؤولين المقربين من رجبو، وتعرض بعض مؤيديه للاضطهاد من السلطات.

١٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام عدد من الشخصيات والوفود الرفيعة المستوى بزيارة بوروندي. وزارت راديجا كوماراسوامي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، بوروندي في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. وأثارت إعجابها الحالة المشجعة للأطفال في البلد؛ إلا أنها أعربت عن قلقها إزاء ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي ضد القصر، وعن أسفها لتورط مسؤولين في الشرطة والجيش في الكثير من هذه الحالات. وألحت على ضرورة القضاء على حالة الإفلات من العقاب. وأعربت أيضا عن أسفها لتجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة. وكانت الحكومة قد أفرجت، قبل هذه الزيارة، عن ٥٠ قاصرا أتهموا بالارتباط بالجماعات المسلحة.

١١ - وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، زارت الأمانة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، بوروندي لاستعراض الحالة المتعلقة بلجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مع الأطراف المعنية الرئيسية. وأشارت، خلال زيارتها، إلى أنه ينبغي استخدام صندوق بناء السلام من أجل تعزيز قدرة الحكومة، وأيضا من أجل تأكيد التشديد على ضرورة الشفافية.

١٢ - وزار وفد من لجنة بناء السلام بوروندي في الفترة من ١١ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لمناقشة التقدم المحرز نحو توطيد السلام ومشاركة الحكومة في بلوغ الغاية. وعقد الوفد اجتماعات مع ممثلين للحكومة والأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي والاجتماع المدني. وفيما بعد تعهدت لجنة بناء السلام بمواصلة دعمها لبوروندي. وعقدت اللجنة اجتماعا غير رسمي في ٢٧ نيسان/أبريل لمناقشة الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي، الذي

أعدته الحكومة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وشاركت في الاجتماع، الذي نقل بالفيديو الأطراف المعنية في بوروندي بما فيها مكتب الأمم المتحدة المتكامل، ووزير الحكم الرشيد وعدد من الدبلوماسيين. وُنقل عن المشاركين ترحيبهم بالعملية الشاملة والواسعة والاستشارية التي أفضت إلى صياغة الوثيقة، وتقديمهم توصيات لإدخال تحسينات عليها قبل تقديمها بصيغتها النهائية إلى لجنة بناء السلام. وشدد الممثل التنفيذي للأمين العام على أن أهم أولويات توطيد السلام تتجلى في التنفيذ الفعال لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية، والحاجة العاجلة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن آليات العدالة في المرحلة الانتقالية وكفالة تحقق تقدم نحو المصالحة الوطنية.

١٣ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، قامت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بزيارة لبوروندي استغرقت خمسة أيام. وأعربت عن ارتياحها للاجتماعات الإيجابية التي عقدتها مع مختلف النظراء، لا سيما توافق الآراء الذي تم التوصل إليه مع الحكومة بشأن مسائل رئيسية متعلقة بآليات العدالة في المرحلة الانتقالية، ولكنها شجبت غياب الإرادة السياسية اللازمة لإعلان نتائج التحقيقات البارزة مثل التحقيقات في مجزرة غاتومبا وحالات اختفاء الأشخاص والإعدام بإجراءات موجزة في موينغا.

### ثالثاً - آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية

١٤ - ناقش الخبير المستقل أثناء زيارته التي قام بها في أيار/مايو ٢٠٠٧، مسألة إقامة العدل في المرحلة الانتقالية مع المسؤولين بالحكومة، الذين أبلغوه أن وفدا من مقر الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان زار بوروندي في الفترة من ٥ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ لشرح طابع عملية المشاورات الوطنية؛ ومبدأي عدم الإفلات من العقوبة أو إصدار عفو في حالات جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلا عن مبدأي حياد واستقلال آليتي إقامة العدل في المرحلة الانتقالية.

١٥ - وتم إبلاغ الخبير المستقل بأن الأمم المتحدة وحكومة بوروندي لم تتوصلا إلى اتفاق كامل بشأن المسائل المعلقة الثلاث المذكورة أعلاه. ومع ذلك، يبدو أنه قد تم التوصل على الأقل إلى تفاهم مشترك بشأن المشاورات الوطنية. وستنشئ الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة هيئة مستقلة وغير متحيزة وشاملة للجميع، يتم تمثيلهم جميعا فيها، وتؤدي إلى عملية المشاورات الوطنية. وستراعي هذه الهيئة آراء جميع الأطراف المعنية في مجال إقامة العدل في المرحلة الانتقالية، ولا سيما الضحايا والناجين وغيرهم من الجماعات الضعيفة فضلا عن المجتمع المدني عموما.

١٦ - وفيما يتعلق بمسألة العفو، أشارت التقارير إلى أن الحكومة قد ألزمت نفسها بهذا المبدأ. غير أنها رفضت في النهاية أن تقبل بشكل جلي فكرة أن أي عفو ممنوح في السابق ينبغي ألا يقف عائقا أمام المقاضاة، متذرعة بأن الحكومة لم تمنح أي عفو على الإطلاق. ولكن الحقيقة ستظل هي أن حكومة بوروندي منحت "حصانة مؤقتة" حسب (المصطلح بوروندي)، قد يكون لها نفس مفعول العفو لكافة الجماعات المسلحة التي انضمت إلى عملية السلام منذ عام ٢٠٠٣.

١٧ - وعلاوة على ذلك ترى الأمم المتحدة أن آليتي إقامة العدل في المرحلة الانتقالية (لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة) يجب أن تكونا مستقلتين عن بعضهما، غير أنهما يجب أن تعملتا بحيث تكمل كل منهما الأخرى وفي احترام ولاية كل منهما ومركزها القانوني وسلطانها وصلاتها. ويتمثل مفهوم الحكومة للعلاقة بينهما في مبدأ الترابط، حيث لا يمكن للمدعي العام للمحكمة الخاصة أن يشرع في التحقيقات والمقاضاة إلا بناء على تقارير لجنة الحقيقة والمصالحة. ولا تقبل الحكومة فكرة تمتع المدعي العام بجزية الشروع في الإجراءات القانونية على أساس المعلومات الواردة من مصادر أخرى أو من تلقاء نفسه.

١٨ - ومع ذلك فقد توصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى اتفاق شفوي مع الحكومة بأن تُسند قيادة عملية المشاورات الوطنية إلى لجنة توجيهية مشكلة من ممثل عن الحكومة وممثل عن الأمم المتحدة وممثل عن المجتمع المدني. وأكد رئيس بوروندي أيضا للمفوضية السامية أنه لن يتم منح عفو عن الجرائم الجسيمة المرتكبة أثناء الصراع. وستمثل الخطوة المقبلة بالنسبة للحكومة والأمم المتحدة في وضع إطار زمني لتنفيذ هذا الاتفاق. ولا يزال يتعين حل مسألة العلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة.

## رابعاً - حالة حقوق الإنسان

١٩ - يبدو أن حالة حقوق الإنسان قد تحسّنت عموماً رغم استمرار الانتهاكات الجسيمة، وارتكب أفراد عسكريون انتهاكات قليلة لحقوق الإنسان. وتتصل معظم الانتهاكات المسجلة بمجالات قامت فيها الشرطة بإساءة معاملة المشتبه فيهم، وتعذيبهم في بعض الأحيان، وانتهاكات من جانب الشرطة والمسؤولين بجهاز القضاء للإجراءات القانونية. وتناول موظفو حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي هذه المسائل بشكل مباشر مع المسؤولين المعنيين في إطار أنشطة الرصد والتدريب في مجال حقوق الإنسان التي يقوم بها المكتب المتكامل وغيره من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

٢٠ - ولاحظ الخبير المستقل أن أنصار الرئيس السابق للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية كانوا الأهداف الرئيسية لانتهاكات حرية التعبير، إلى حد ما، لحرية الحركة وللتعذيب أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويتعين تناول هذه الحالة على النحو المناسب من أجل ضمان احترام القانون.

٢١ - وعموماً، حدثت بعض التغييرات الإيجابية في سلوك الحكومة، تجلّت في البيانات العامة الداعمة لحقوق الإنسان. ومنذ بداية عام ٢٠٠٧، اتخذ الرئيس خطوات للاتصال بمختلف قطاعات المجتمع المدني، بما فيها وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وأقرّ بأهمية الدور الذي تقوم به من أجل تشجيع احترام سيادة القانون والديمقراطية. وذكر أن الرئيس قد أجرى زيارات مفاجئة لمقار ثلاث منظمات وطنية لحقوق الإنسان في بوجمبورا. واجتمع بالموظفين وأشاد بأعمالهم، التي أقرّ بأنها نُفذت باستخدام موارد محدودة وقدم تأكيدات بتوفير دعم من الحكومة.

## ألف - الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان

### ١ - انتهاكات الحق في الحياة

٢٢ - تحقق تحسن فيما يتعلق باحترام الحق في الحياة منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو. ورغم ذلك استمر حدوث حالات انتهاكات متفرقة. وشهدت الفترة قيد الاستعراض وقوع بعض حالات القتل التي ارتكبتها الشرطة والقوات العسكرية.

٢٣ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، حاولت مجموعة من السجناء الهرب من سجن رومنجي، بمقاطعة بورودي. وأطلق ضباط الشرطة، المكلفين بالعمل في ذلك الحين، النار على السجناء. ووفقاً للمعلومات التي قدمها الشهود، لقي سجينان مصرعهما بعدما اعتقلتهما الشرطة. ومع ذلك، لم يتمكن الخبير المستقل من التحقق من المعلومات أثناء زيارته.

٢٤ - وتتصل حالة أخرى بالاستخدام المفرط والواضح للقوة ضد خمسة رجال قتلوا رمياً بالرصاص عندما قيل لهم كانوا يحاولون سرقة مصنع، في مديرية بوينيزي في بوجمبورا مساء ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧. ووفقاً للمعلومات الواردة، لقي الرجال مصرعهم على أيدي مجموعة من رجال الشرطة الذين أرسلوا لمنع عملية السطو. وبعد إجراء التحقيقات وجدت المنظمات غير الحكومية وقسم حقوق الإنسان وإقامة العدل في مكتب الأمم المتحدة في بوروندي دلائل تشير إلى أن الشرطة قد استخدمت القوة المفرطة لإيقاف اللصوص

المرعومين. وذكّر أنه لم يجر أي تحقيق رسمي لتوضيح ظروف القتل. ويعتقد الخبير المستقل أنه يجب على السلطات إجراء تحقيق للتثبت مما إذا كانت الشرطة قد استخدمت القوة المفرطة أثناء هذا التدخل.

## ٢ - انتهاكات الحق في السلامة الجسدية

٢٥ - تحسن احترام الحق في السلامة الجسدية تحسنا طفيفا أثناء الفترة قيد الاستعراض. وقد يعزى ذلك إلى أعمال الدعوة المكثفة والتدريب التي نظمتها المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وأبلغ الخبير المستقل أثناء زيارته بأن عمليات التدريب هذه موجهة لأفراد إنفاذ القانون فضلا عن المسؤولين الإداريين الذين يُزعم أنهم اشتركوا في الأذى البدني للمشتبه فيهم. ومع ذلك، استمر ورود مزاعم بارتكاب قوات الأمن وعناصر الاستخبارات سوء معاملة في بعض المواقع. وترد أدناه أمثلة عن الحالة.

٢٦ - في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، اعتقل رجل شرطة من مخيم سوكارتي، بمديرية كامنجي، ببوجمبورا، صبيا اشتبه في تعاطيه للمخدرات. وأحضر ضابط الشرطة الصبي إلى مركز الشرطة بيهوشا، في بلدية بوجمبورا. وفي نفس اليوم حضرت مجموعة من الصبية لرؤية ضابط الشرطة ومناقشة مسألة اعتقال صديقهم. ووفقا للتقارير، زعموا أن الصبي المعتقل بريء. وانتاب رجل الشرطة الغضب، وشحن بنذيقته وأطلق الرصاص في الهواء. وهربت مجموعة الصبية. وأفيد أن رجل الشرطة طاردهم وأصاب اثنين منهم. وأثناء زيارة الخبير المستقل، كانت السلطات في بوجمبورا قد اعتقلت رجل الشرطة.

٢٧ - وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قام ستة رجال شرطة من شرطة الأمن الداخلي بضرب مالك حانة وأخيه ضربا مبرحا. وأبلغ عن أن الضحيتين جرحا في جبهتيهما وفي ذراعيهما. وقام الضحيتان، بمساعدة من منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان برفع الحالة إلى مكتب المدعي العام بمقاطعة جيتيغا. وأفيد أن السلطات القضائية قد بدأت التحقيق في هذا الأمر.

٢٨ - وهناك حالة أخرى بشأن معلم في مدرسة ابتدائية وعضو في المنظمة غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان "رابطة ايتيكا"، في مقاطعة موارو، ضربه رئيس الشرطة المحلية في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وأُبقِيَ في مركز الشرطة في بلدة كيو كوي. ووفقا للمعلومات المقدمة إلى الخبير المستقل، تم اعتقال المعلم بعد تدخله لمنع رئيس الشرطة المحلية من الاعتداء على مالك حانة محلية. وقام رئيس الشرطة المحلية، الذي لم يكن سعيدا بهذا العمل، باعتقاله. وأُفرج عنه بعد تدخل المسؤول الإداري المحلي للبلدة.

### ٣ - عمليات الاحتجاز والاعتقال التعسفي وغير القانونية

٢٩ - ازدادت عمليات الاحتجاز التعسفي طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت حالات الاحتجاز المطول لدى الشرطة والاعتقال في أماكن غير قانونية والاعتقال المطول قبل المحاكمة. وشملت بعض الحالات التي لاحظها مراقبو حقوق الإنسان حالات أفراد اعتقلوا بتهم بسيطة بناء على تعليمات السلطات الإدارية التي تتشكل في أغلب الأحيان من مسؤولين إداريين في البلديات ورؤساء المناطق وزعماء التلال<sup>(١)</sup>. وازدادت هذه الانتهاكات في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧ بعد إلقاء القبض على حسين رجبو، رئيس الحزب السابق للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية، واعتقاله بتهم تهديد أمن الدولة. ولقد استجوبه بشكل مقتضب مسؤولون قضائيون واقتيد إلى سجن ميينبا في العاصمة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، حيث كان لا يزال معتقلا، في سجن منفرد، في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أعقاب اعتقاله، استهدفت الشرطة وهيئة الاستخبارات العديد من مناصريه الذين تعرضوا للتحرش وسوء المعاملة وتفتيش البيوت والاعتقال التعسفي.

٣٠ - وبعد استبدال الرئيس السابق للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية، اعتقلت السلطات بعض أعضاء هذا الحزب السياسي. وفي هذا السياق، أُعتقل ممثل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية في مقاطعة موينغا وسُجن في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧. ولقد اتهم بتحريض الأهالي والجنود المسرحين وضباط الجيش على دعم الرئيس السابق للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية. ووفقا للمعلومات الواردة، فقد أُعتقل لأنه لم يشارك في المؤتمر الاستثنائي الذي عقد في نغوزي في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، أُفيد بأن السلطات قد تحرشت بخمسة من أعضاء البرلمان التابعين للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية لعدم موافقتهم على نتائج مؤتمر نغوزي.

٣١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أُفيد بأن السلطات اعتقلت أكثر من ٢٥ شخصا بتهمة تهديد أمن الدولة. وهم جميعا من أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية ومن أنصار حسين رجبو. ويُزعم أن بعضهم تعرض للتعذيب أثناء الاستجواب. بمقر دائرة الاستخبارات الوطنية في بوجمبورا. وزار الخبير المستقل مجموعة محتجزة في مركز شرطة في بوجمبورا، وأجرى مقابلة مع رجل زعم أنه قد تعرض للتعذيب أثناء الاستجواب. وقدم الرجل أدلة مادية على سوء المعاملة القاسية. وذكر أنه تعرض للضرب بعضا في مكتب دائرة الاستخبارات الوطنية في بوجمبورا.

(١) هذه هي أصغر التقسيمات الإدارية في بوروندي.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قابل مراقبو حقوق الإنسان من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عدة أشخاص قالوا إن المدير العام للاستخبارات الوطنية قد استدعاهم. وفي كل حالة ذكروا أنهم استجوبوا بشأن أنشطة زُعم أنها جرت لدعم حسين رجبو، أو من أجل مهاجمة من لا يؤيدونه. وفي ثلاث حالات تم الإبلاغ عنها، زعم أن الأفراد تعرضوا لسوء معاملة شديدة بحضور المدير العام أو بناء على أوامر منه. ومن الجدير بالذكر أن المدير العام لدائرة الاستخبارات الوطنية معروف بعنائه المتزايد للسيد رجبو. وشملت الجهات المستهدفة المقاتلين السابقين الذين تم تسريحهم والتابعين للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية، الذين عملوا كمخبرين عندما كان السيد رجبو يشن حملة ضد قوات التحرير الوطنية. ونقل قسم حقوق الإنسان وإقامة العدل في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي قلقه إزاء التقارير المتعلقة بمخالفات إساءة المعاملة إلى كبار أعضاء هذه المؤسسة وإلى مسؤولين قضائيين.

٣٣ - وفي تطور آخر، اعتقل عملاء الاستخبارات بدائرة الاستخبارات الوطنية جان بوسكو سندياغايا، زعيم قوات التحرير الوطنية، وأحد المتعاونين معه في بوجمبورا في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، وجرى استجوابهما مرارا وتكرارا بشأن علاقتهما بالسيد رجبو. واعتقلت الشرطة اثنين من الأفراد في عمليتين منفصلتين بتهم المشاركة في اجتماعات للتخطيط لتمرّد مع الرئيس السابق لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية. ويقال إن الاتهامات نسجها كبار أعضاء حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية بغية جمع الأدلة في القضية ضد الرئيس السابق المعتقل للحزب ولتخويف جميع أولئك الذين لم ينصاعوا للجناح المؤيد للحكومة بالمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية.

٣٤ - وينتاب الخبير المستقل شديد القلق بشأن تزايد حدوث اعتقالات غير قانونية وعدم احترام القانون أثناء إلقاء القبض والاعتقال خلال الفترة المشمولة بالتقرير ومزاعم تعذيب أو إساءة معاملة الأشخاص المتهمين بتأييد السيد رجبو أو بعقد اجتماعات "تخريبية". ويشير إلى أن الكثيرين من أنصار الرئيس السابق للحزب الحاكم الذين اعتقلتهم الشرطة، أمضوا بالمعتقل وقتا أطول مما يقتضيه القانون قبل المثول أمام المحكمة.

#### ٤ - السخرة

٣٥ - حسب ما ورد في التقرير الأخير للخبير المستقل المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٠٧ (A/HRC/4/5)، لاحظ الخبير المستقل استمرار السخرة في مقاطعات ماكامبا وبوروري وأرياف بوجمبورا. ويمكن تفسير ذلك بسبب تواجد مواقع للشرطة

والجيش لمحاربة حركة قوات التحرير الوطنية المتمردة في هذه المناطق. وأُبلغ عن أن الشرطة والجيش يجبران أهالي هذه المقاطعات على البحث عن الحطب أو المياه أو الإمدادات وجلبها لهم. وتواصل بعض السلطات المحلية الادعاء بأن تلك المهام هي مهام مجتمعية. وفي بعض الأحيان، تستخدم الشرطة القوة المفرطة ضد الأهالي. ووفقا للتقارير يتعرض من يرفض هذه الطلبات للتهديد وسوء المعاملة.

## ٥ - العنف الجنسي

٣٦ - أُفيد بمحذوث أكثر من ٣٠٠ حالة اغتصاب للنساء والقُصر في جميع مقاطعات بوروندي أثناء الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٧، وذلك وفقا لتقارير منظمات غير حكومية وقسم حقوق الإنسان وإقامة العدل في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وتعرضت المقاطعات الغربية أكثر من غيرها لهذه الظاهرة نظرا لتواجد أفراد إنفاذ القانون وأعضاء قوات التحرير الوطنية بها. وتعكس هذه الأرقام زيادة مطردة في عدد القضايا المبلغ عنها بالمقارنة مع الأشهر الخمسة الأخيرة في عام ٢٠٠٦. ورغم إحراز تقدم متواضع نتيجة حملات إذكاء الوعي التي تقوم بها الحكومة والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وموظفو حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، لا يزال بعض الضحايا يلترمون الصمت. وعلاوة على ذلك، تواصل بعض السلطات الإدارية وشيوخ المجتمع (باشيجانناهي) التوصية بتسوية هذه القضايا بعيدا عن المحاكم باعتبار ذلك الخيار الأفضل. وإذا كان الضحايا قد تلقوا في معظم الحالات الرعاية الطبية اللازمة في الوقت المناسب، وغالبا بمساعدة من المنظمات غير الحكومية المتخصصة، فإن إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب يظل هو القاعدة.

## باء - الإفلات من العقاب

٣٧ - أحرزت الحكومة تقدما بسيطا فيما يتعلق بمقاضاة المدنيين وأفراد إنفاذ القانون من ذوي الرتب الدنيا الذين شاركوا في أنشطة غير قانونية. ومع ذلك، فلم يعاقب حتى الآن أولئك الذي يزعم ارتكابهم لمذبحة مويينغا<sup>(٢)</sup>. وشكلت الحكومة لجنة تحقيق قضائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ للشروع في التحقيق في هذه المذبحة. وعلم الخبير المستقل أنه قد تم رفع تقرير اللجنة الأولى إلى وزير العدل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويبدو أن التقرير يشير إلى أنه يجب تحميل قائد المنطقة العسكرية الرابعة ورئيس دائرة الاستخبارات

(٢) في الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٦، تعرض نحو ٣٠ شخصا لإلقاء القبض عليهم أو الاختفاء أو الإعدام بإجراءات موجزة في مويينغا.

الوطنية بالمقاطعة المسؤولة. وعلم الخبير المستقل من المنظمات غير الحكومية أن أعضاء بالحكومة عارضوا تنفيذ تقرير اللجنة.

٣٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شكلت الحكومة لجنة ثانية قابلت عدة أشخاص رئيسيين يُزعم تورطهم في الإعدامات بإجراءات موجزة أو في حالات الاختفاء. وكان من ضمن الأشخاص الذين تم الالتقاء بهم القائد الإقليمي للمنطقة العسكرية الرابعة والحاكم السابق لموينغا والرئيس السابق لدائرة الاستخبارات الوطنية بالمقاطعة وضابطين عسكريين اعتقلا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ فيما يتعلق بالمذبحة. وأجرت اللجنة مقابلة أيضا مع سائق في دائرة الاستخبارات الوطنية. وذكّر أن الجنود والسائق اعترفوا بنقلهم للأشخاص الذين اختفوا وزعموا بأنهم تصرفوا بناء على أوامر من رؤسائهم. وأفيد أن رئيس الاستخبارات الوطنية أبلغ اللجنة أنه تصرف بناء على أوامر صادرة عن حاكم المقاطعة السابق. وذكّر أن قائد المنطقة العسكرية الرابعة، الذي استجوب في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، حاول تقديم رشوة للجنود الذين يمكنهم توريطه عن طريق تقديم وعود لهم بإدراجهم ضمن قوات الاتحاد الأفريقي التي سترسلها بوروندي إلى أي عملية لحفظ السلام في المستقبل.

٣٩ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، قدمت اللجنة الثانية تقريرها إلى المدعي العام. وأعلن المدعي العام أنه لن تجري مقاضاة أي من المدنيين المتورطين في الإعدامات المزعومة بإجراءات موجزة لحوالي ٣٠ شخصا في موينغا التي جرت بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٦ وحوّل الملف إلى مكتب المدعي العام العسكري لمقاضاة الجنود المتورطين. وتخشى هيئات حقوق الإنسان من أنه يبدو أن القرار أُخذ بُغية تجنب توريط كبار الشخصيات السياسية. وفي أعقاب قرار المدعي العام، أُفرج في أيار/مايو ٢٠٠٧ عن رئيس دائرة الاستخبارات بالمقاطعة، الذي اعتقل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وعاد إلى موينغا.

٤٠ - وأعرب الخبير المستقل عن شديد قلقه لعدم توفر الإرادة السياسية لمقاضاة جميع أولئك الذين شاركوا في هذه المذبحة. وعضوا عن ذلك، يبدو أن الحكومة تحاول طمس الحقيقة. ولقد تم نقل المدعي العام لموينغا المسؤول عن هذه القضية، ويُشتبه في أن نقله جاء نتيجة استياء الحكومة بشأن دوره في التحقيق. ووفقا للمعلومات الواردة، أكد تقريرا للجنة تورط السلطات المدنية وأفراد الجيش في هذه المسألة. ويتعذر على الخبير المستقل فهم السبب الذي دفع المدعي العام إلى عدم اتخاذ إجراء ضد المدنيين المشتبه في ضلوعهم في هذه القضية.

## جيم - الإصلاح القضائي

٤١ - على نحو ما ورد في التقارير السابقة للخبير المستقل (E/CN.4/2006/109 الفقرة ٦٨؛ و A/61/360، الفقرات ٨٦-٩٣؛ و A/HRC/4/5، الفقرة ٣٩)، فإن إقامة العدل تحتاج إلى إصلاح وفقا لما نصت عليه أحكام اتفاق أروشا. فنظام العدالة لا يزال ضعيفا بسبب قلة المعدات، وافتقار الموظفين إلى التدريب، وتدخل السياسيين، وبسبب الفساد. وبالتالي، فقد السكان إلى حد كبير ثقتهم في هذا النظام، مما أسفر عن قيام قضاء الغوغاء. كما حدث، على سبيل المثال، في حالة ٣٠ شخصا اتهموا بممارسة السحر أو ارتكاب أعمال اغتصاب الذين أفادت التقارير بتعرضهم لهجوم الغوغاء، ولقي بعضهم حتفه خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مورافيا وموارو بوبانزا كاروزي، وموينغا، ونغوزي، وكايانزا، وجيتيغا، وبوجومبورا (المنطقة البلدية والمنطقة الريفية).

٤٢ - وزار مراقبو حقوق الإنسان بشكل دوري مراكز اعتقال في كافة أرجاء البلاد ولاحظوا أن السجلات لم تُحفظ كما ينبغي. ووثقوا حالات للاعتقال التعسفي وعدم اتباع الإجراءات السليمة. وإلى جانب ذلك، وجد أن ظروف النظافة العامة أيضا دون المستوى المطلوب.

٤٣ - ومن المسائل التي لا تزال تثير بالغ القلق، استمرار إلقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم بشكل غير مشروع، والاحتجاز بسبب أمور مدنية، ووضع القصر مع البالغين بشكل مختلط في مرافق السجون، وسوء المرافق الصحية وطول فترات الاعتقال السابقة على المحاكمة. وواصل قسم حقوق الإنسان وإقامة العدل في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، متابعة الحالة في كافة أرجاء البلد.

٤٤ - وبدأ تنقيح مدونة الإجراءات الجنائية في آذار/مارس ٢٠٠٧ لكي تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعكس التغيرات التي أدخلت على النسخة المنقحة من القانون الجنائي التي ما زالت تنتظر الحصول على موافقة الجمعية الوطنية. وقام بتمويل كلا المشروعين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وجرت دعوة ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية للمشاركة في التصحيح الطباعي للنسخة المنقحة من مدونة الإجراءات الجنائية. وأبلغت الحكومة الخبير المستقل أن المدونة المنقحة تضم أحكاما تتعلق بمعاملة القصر، سواء الجانحين منهم أو الضحايا أو الشهود. وتتيح أيضا فرض المزيد من الرقابة على الحبس الوقائي بحيث يضطلع بها قضاة التحقيق، وليس الشرطة كما هو

عليه الحال الآن، وتقلص الفترة المسموح بها لاحتجاز المشتبه بهم في مراكز الاعتقال التابعة لجهاز الشرطة (التي تمتد حالياً أسبوعين).

## دال - الفقر

٤٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، نظمت حكومة بوروندي مؤتمر مائدة مستديرة تعهدت فيه الجهات المانحة بتمويل برنامج العمل ذي الأولوية بغية تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وهي تشكل جزءاً من السياسات العامة التي تنتهجها الحكومة للتعميل بتحويل الاقتصاد ولتيسير المصالحة الوطنية. وقُدِّم برنامج العمل ذو الأولوية إلى الجهات المانحة بوصفه إطاراً تنفيذياً لورقة استراتيجية الحد من الفقر التي اعتمدها كل من البرلمان والحكومة في عام ٢٠٠٦ وأقرها صندوق النقد الدولي في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، والبنك الدولي في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. ويهدف هذا البرنامج إلى القيام بأنشطة إنمائية على نحو فعال لإخراج البلد من دوامة المساعدة الإنسانية. وكان رد الجهات المانحة إيجابياً إذ تعهدت بدفع مبلغ ٦٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٤٦ - وأثنى الخبير المستقل الذي شارك في مؤتمر البلدان المانحة، على حكومة بوروندي لنجاح هذا الحدث، وتوجه بالشكر إلى الجهات المانحة على التزامها بتقديم يد العون لبوروندي. إلا أنه أعرب عن أسفه لأن ورقة استراتيجية الحد من الفقر تجاهلت مسألة النمو السكاني الجامح في بوروندي، الذي لا يهدد بتقويض المكاسب التي قد يسفر عنها البرنامج فحسب، بل أيضاً بالتسبب في مشاكل اجتماعية خطيرة.

٤٧ - وأعربت بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن قلقها العميق بشأن الافتقار إلى الشفافية في آلية التنسيق التي سوف توضع موضع التنفيذ لكفالة استخدام المعونة لتبلي على نحو ملائم احتياجات السكان. ويعتقد الخبير المستقل أن آلية التنسيق تلك ينبغي أن تضم أعضاء من المجتمع المدني وكذلك من المجتمع الدولي لضمان مصداقية العملية وتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر بشكل واف.

٤٨ - وفي تطور آخر، ازداد حال الأمن الغذائي سوءاً خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذه السنة (٢٠٠٧) نتيجة للأمطار الغزيرة بشكل غير عادي التي أتلفت المحاصيل ودمرت البيوت في أجزاء كثيرة من البلد. وأدت الأمطار الغزيرة إلى تدمير بعض المدارس في غرب بوروندي. ويجب على المجتمع الدولي ألا ينسى بوروندي في ما يتصل بالمساعدة الإنسانية إلى أن يستعيد البلد عافيته تماماً من الجوع الذي اجتاحه. وإذا ما عزم المجتمع الدولي على تخفيض حجم المساعدة التي يقدمها فسيكون هذا القرار سابقاً لأوانه. ويجب على الحكومة، في الوقت ذاته، أن تبدي استعدادها لتولي زمام العمل القيم الذي ساهم المجتمع الإنساني به.

٤٩ - وأثيرت مرة أخرى شواغل تتعلق باتجاه عام نحو الفساد والاحتلاس، مما يصاحب ذلك من الفضائح التي يتورط فيها أحيانا مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة والحزب الحاكم. وعادة ما يكون انتشار الفقر على نطاق واسع السبب وراء حدوث الإضرابات المتكررة وزيادة سخط الموظفين الحكوميين. وفي حين ينبغي الإشادة بالحكومة على إنشائها محكمة مكافحة الفساد، فإنه ينبغي عليها اتخاذ مزيد من الإجراءات لإظهار إرادتها السياسية في ما يتعلق بمحاربة الفساد.

## هاء - أنشطة أوساط حقوق الإنسان

٥٠ - خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها الخبير المستقل، تم إعلامه بأن حكومة بوروندي وقسم حقوق الإنسان وإقامة العدل في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بدأتا في إجراء مختلف المشاورات بغية إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان. وقد لاقى هذه العملية تأييدا وطنيا واسعا من جميع القطاعات في بوروندي. وفي هذا الصدد، عُقدت أربع حلقات عمل بوجود ممثلين عن المجتمع المدني ووسائط الإعلام، كجزء من برنامج الأنشطة الذي أعلن بدئه الرئيس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لدعم إنشاء اللجنة.

٥١ - ونظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بالتعاون مع وزارة التضامن الوطني، وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، حلقة عمل عن أنواع الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وكيفية التصدي لها. وقدم المشاركون العديد من التوصيات، من ضمنها توصيات بإقامة مدرسة للأفراد العسكريين، وإدماج حقوق الإنسان في مناهجها الدراسية. وشدد المشاركون أيضا على أهمية كفالة فصل السلطات واستقلالية النظام القضائي.

٥٢ - ولاحظ الخبير المستقل التعاون الصادق والفعال القائم بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في بوروندي. وخلال انعقاد المائدة المستديرة، نظم قسم حقوق الإنسان وإقامة العدل في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بناء على طلب رئيس وفد الترويج، جلسة إحاطة للسلك الدبلوماسي بشأن الشواغل المتعلقة بالعدالة والإفلات من العقوبة في بوروندي.

٥٣ - ويتواصل عقد الدورات التدريبية لأفراد إنفاذ القانون في كافة أرجاء البلد، مع التركيز على الإطار القانوني لحقوق الإنسان والتحقيقات بشأن حقوق الإنسان وتقديم الحماية إلى الفئات الضعيفة. وعُقدت دورة أخرى في برنامج تدريب المدربين تلقاها ٢٤ ضابطا في الشرطة القضائية في بوجومبورا كان الهدف منها تزويدهم بفهم أعمق لمبادئ حقوق الإنسان ذات الصلة بإنفاذ القانون وعن السلوك الأخلاقي أثناء تطبيق القانون.

وطالب ضباط الشرطة بتلقي المزيد من التدريب المتعلق بمختلف أوجه العمل الذي يقومون به.

٥٤ - وواصل قسم شعبة حقوق الإنسان وإقامة العدل في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي تنظيم جلسات مناقشات أسبوعية مفتوحة مع ممثلين عن وسائط الإعلام وأعضاء في المجتمع المدني ومسؤولين إداريين وأعضاء في السلطة القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم تقديم وسائل تساعد على إذكاء الوعي بحقوق الإنسان، بغية نشرها في بوروندي، وشمل ذلك كتيبا باللغة الكيرونديتناول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

### إلى حكومة بوروندي

٥٥ - يرحب الخبير المستقل بتعهد رئيس بوروندي بعدم إصدار عفو عام عن الجرائم الشنيعة التي ارتكبت خلال فترة الصراع ويحث الحكومة على التعجيل بعملية إنشاء آليتي إقامة العدل في المرحلة الانتقالية وفاءً بالتزاماتها الدولية لهذا الغرض.

٥٦ - ويعاني الخبير المستقل من القلق إزاء عدم قيام الحكومة بمقاضاة الأفراد المتورطين في مجزرة مويينغا ويشجع السلطات على تقديم الضالعين إلى القضاء.

٥٧ - ويهيب الخبير المستقل بالسلطات البورونديية إجراء تحقيقات كاملة في حوادث العنف الجنسي وتقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى القضاء.

٥٨ - ويشير الخبير المستقل إلى أنه لم يحدث تقدم يذكر، منذ تقديمه تقريره الأخير، في ما يتعلق بتنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويطلب إلى الحكومة وقوات التحرير الوطنية - الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو، تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

٥٩ - ويحث الخبير المستقل الحكومة على احترام الإجراءات القانونية الواجبة في قضية الرئيس السابق لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية واتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تعرض مؤيديه للمضايقة. ويشجع الحكومة على الإفراج عن غير المتورطين في أنشطة غير مشروعة.

٦٠ - ويلاحظ الخبير المستقل أن حكومة بوروندي لم تحرز، منذ تقديمه تقريره الأخير، أي تقدم لإنهاء تحقيقاتها في مجزرة غاتومبا وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ويؤكد من جديد قلقه لحكومة بوروندي والمجتمع الدولي بشأن هذه المسألة.

## إلى المجتمع الدولي

- ٦١ - يشجع الخبير المستقل المجتمع الدولي على زيادة دعمه لإصلاح نظام العدالة، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء آليات لإقامة العدل في المرحلة الانتقالية، تشمل لجنة الحقيقة والمصالحة، والمحكمة الخاصة.
- ٦٢ - ويحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على استعجال حكومة بوروندي إنهاء التحقيق في مجزرتي غاتومبا ومويينغا ومحكمة مرتكبيها.
- ٦٣ - ويشجع الخبير المستقل لجنة بناء السلام على مواصلة تقديم الدعم إلى حكومة بوروندي في دفع ما يلزم من أموال لتنفيذ خطة التنمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
- ٦٤ - ويشي الخبير المستقل على المجتمع الدولي، لا سيما المبادرة الإقليمية بشأن بوروندي، ومجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، والممثل التنفيذي للأمين العام، على ما بذلوه من جهود في مساعدة بوروندي على إحلال السلام وتوطيده.
- ٦٥ - ويشي الخبير المستقل على المجتمع الدولي للتعهدات الذي أخذها على نفسه في مؤتمر البلدان المانحة الذي انعقد في يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. ويحث جماعة المانحين على دفع الأموال التي تعهدت بها في مؤتمرات باريس وجنيف وبروكسل، ويوصي بأن يقدم المجتمع الدولي الدعم لحكومة بوروندي في جهودها الرامية إلى التشجيع على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها والتوصل إلى سلام دائم.
- ٦٦ - ويطلب الخبير المستقل من المجتمع الدولي زيادة ما يقدمه من مساعدة إنسانية وإثمائية إلى بوروندي من أجل التصدي بشكل خاص لأزمة المجاعة في الجزء الشمالي من البلد وتقديم الدعم لبرامج ورقة استراتيجية الحد من الفقر.